تقرير شهر أوت 2025 — الملخص التنفيذي

تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ان خلال شهر أوت 2025 مقارنة بشهر جويلية المنقضي، حيث سجلت وحدة الرصد 9 اعتداءات في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أصل 13 إشعار بحالة وردت على الوحدة عبر الاتصالات الهاتفية ومتابعات الشكاوى الواردة على النقابة ومتابعة شبكات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر مع الصحفيين/ات. وأحالت الوحدة شكايات للجان النقابة لعدم ارتباطها باختصاص عملها.

وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر جويلية المنقضي 16 اعتداء في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين من أصل 20 إشعارا بحالة ورد عليها.

تطور الاعتداءات خلال الستة أشهر الأخيرة وتوزعها كما يلي:

الشهر	مارس 2025	أفريل 2025	ماي 2025	جوان 2025	جويلية 2025	أوت 2025
عدد الاعتداءات	10	16	18	8	16	9

وقد طالت الاعتداءات 8 ضحايا، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 2 إناث و6 ذكور من ضمنهم 7 صحفيين/ات ومصور صحفي وحيد.

يمثل ضحايا الاعتداءات 7 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 4 قنوات إذاعية و2 مواقع الكترونية و قناة تلفزية كلها تونسية.

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر أوت 2025، 3 حالات مضايقة 2 حالات حجب معلومات. كما تعرض الصحفيون/ات إلى حالة احتجاز تسعفي وحالة اعتداء لفظي وحالة صنصرة وحالة منع من العمل.

وكان المسؤولون عن هذه الاعتداءات إدارات مؤسسات إعلامية في 3 مناسبات و أمنيون وإعلاميون في 2 مناسبات لكل منهما.

كما كان كل من محتجون ومكلفون بالاتصال مسؤولون عن اعتداء وحيد لكل منهما.

وقد حصلت الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 8 مناسبة وفي الفضاء الافتراضي في مناسبة وحيدة.

وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا إلى 5 حالات في ولاية تونس وحالة وحيدة في كل من ولايات جندوبة وسوسة وقفصة ومنوبة.

التـــــــــــوصيـــــــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر أوت 2025 فإنها توصي:

رئاسة الحكومة التونسية ب:

- مراجعة قرارات انهاء الحاق موظفي هيئة النفاذ إلى المعلومات وتفعيل دور الهيئة في مجال احترام الحق في الحصول على المعلومات.
- إتمام العمل على النصوص المنظمة لعمل المكلفين بالنفاذ إلى المعلومات بالإدارات والمنشآت العمومية واحترام أدوارهم داخلها.
- مراجعة سياستها الاتصالية داخل مختلف الوزارات ومواءمتها لاحتياجات وسائل الإعلام للمعلومات ووضع آلية واضحة وآجال معقولة للاستجابة لها.

وزارة الداخلية التونسية ب:

- تفعيل الاتفاقية الثنائية مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد توقف خلية الأزمة عن الاستجابة الفعالة للتبليغات الواردة عليها وغياب مرجع نظر لدى الوزارة للتنسيق مع النقابة.

- تعميم نشرة إخبارية مقتضيات الجانب المضمن بمدونة السلوك الخاصة بأعوانها في التعامل مع وسائل الإعلام.

إدارة المؤسسات الإعلامية بـ:

- إيقاف التدخل في التحرير واحترام استقلالية غرف التحرير عن الإدارة.
- احترام حق كل الأطراف في الولوج إلى وسائل الإعلام في إطار المساواة وعدم التمييز وضمان حرية التعبير خلال الحضور الإعلامي.